وهم بذلك كفار واثبت ابو هاشم واتباعه الاحوال واتفق الكل على اثبات
الاضافات لكونه مبدئا وفاعلا وهذه جملة وتفصيلها في مسائل
الاولى في كونه تعالى قادرا اعلم ان القادر هو الذي يصح منه الفعل والترك بحسب
الدواعي المختلفة كالانسان ان شاء مشى وان شاء ترك لا يمشي والموجب ليس
كذلك بل هو كالنار في التسخين فان ظهور التسخين عن النار غير موقوف على ارادتها
ودواعيها فالانسان قادر خلافا للجهم واتباعه كما يجيء في مسئلة خلق الافعال
والنار ليست بقادرة بلا خلاف واتفق ارباب الملل والاديان على ان تاثير الباري
تعالى في ايجاد العالم هو بالقدرة والاختيار وزعم متأخروا الفلاسفة ان تاثيره
في وجود العالم هو بالايجاب كتاثير الشمس في الاضاءة والنار في التسخين والاحراق
قالوا واذا قيل له قادر فهو بتلك الذات ماخوذة باضافة فقط وجود الكل عنه الصحة
التي يكون بالامكان العام لا بالامكان الخاص فكل ما يكون عنه يكون باللزوم عنه
لان واجب الوجود بذاته واجب الوجود من جميع جهاته والدليل على انه قادر تعالى
لا موجب انه لو كان الباري تعالى موجبا بالذات لزم ان لا يحصل في العالم شيء من التغيرات
فانه يلزم من دوام واجب الوجود ازلا وابدا دوام المعلول الاول ومن دوام المعلول
الاول دوام المعلول الثاني وهلم جرا الى اخر المراتب فيلزم ان لا يحصل في العالم شيء
من التغيرات وانه خلاف الحس فرع اختلف القائلون بانه قادر والحق انه قادر على
كل شيء لانه خالق لكل شيء الثانية لانه عز وجل مريد خلافا لابن سينا واتباعه
قال المصنف رحمه الله تعالى انه قادر لما سبق والقادر من قامت به القدرة وهي صفة
يتمكن من قامت به الفعل والترك على وفق ارادته فكل فاعل بالقدرة فهو مريد
وايضا لو لم يكن مريدا لكان تاثيره كتاثير الجماد فكان كما ذهب الدهرية والطبيعيون اعتقد
ذلك فقد خلع ربقة دين انبياء الله من عنقه وتقلد اهواء اعداء الله قالت

الاشاعرة ان الله تعالى مريد بارادة قديمة لها تعلق علمي قديم وتعلق
تنجيزي يحدث عند حدوث الايجاد ويعدم عند دخول الفعل في الوجود فلو
لا يلزم قدم العالم ويجوز تقدم الارادة على حصول المراد وتسميتها
حينئذ عزما او مشية نزاع في اللفظ واما كون حصول الفعل في الوقت
المعين من لوازم الارادة فانه لا يقتضي كون الفاعل موجبا بالذات غير فاعل
بالاختيار لان ذلك الحصول من لوازم الارادة وسببه كمال القدرة لا من
لوازم الذات والمقتضي لنفي الاختيار هو ما كان من لوازم الذات واما زوال
التعلق عند دخول الفعل في الوجود فلا يدل على عدم القديم لان المتعلق
الزائل هو التنجيزي وهو حادث قال المصنف رحمه الله تعالى بعد ذكر الشبه
وردها ثبت ان الارادة معنى مغاير للعلم والايجاد والامر واذا عرفت
ذلك فاعلم ان ذلك المعنى معلوم وكيفيته مجهول والسؤال عنه بدعة
ومذهب الجمهور ان الارادة توافق العلم فكل ما علم الله تعالى وقوعه فهو مراد
الوقوع وكل ما علم عدمه فهو مراد العدم فعلى هذا الايمان من ابي جهل مامور به
وغير مراد وكفره منهي عنه وهو مراد فاحتج الجمهور بوجوه الاول النص نحو
قوله تعالى انما نملي لهم ليزدادوا اثما وقوله تعالى فمن يرد الله ان يهديه يشرح
صدره للاسلام ومن يرد ان يضله يجعل صدره ضيقا حرجا كانما يصعد
في السماء وقوله تعالى ان كان الله يريد ان يغويكم وقوله تعالى وما تشاؤن الا ان يشاء الله
ولا غبار على هذه الايات ونحو قوله تعالى ولو شاء لهديكم اجمعين ولو شاء ربك لامن
من في الارض كلهم جميعا ولو شاء الله ما اشركوا وعندهم شاء ومع ذلك اشركوا
وما امنوا كلهم جميعا وفيه تكذيب لله سبحانه وتعالى في خبره فان قيل ما ذا
اراد الله بطلبهم الايمان منهم قيل اراد الله تعالى منهم الايمان الاختياري والايمان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)